

تاريخ الإرسال (2020-10-27)، تاريخ قبول النشر (2021-02-07)

آلاء واصل الحربي

اسم الباحث:

جامعة تبوك

اسم الجامعة والبلد:

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Aw.alharbi@ut.edu.sa

أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول")

<https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.3/2021/9>

الملخص:

هدف البحث إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، ولأغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أداة تحليل المحتوى، لمعرفة مدى الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات. وقد طبقت الدراسة على جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" وبالبالغ عددهم (10) وقد تم استبعاد البنك الأهلي التجاري لكون إدارته كان في عام 2013م، وأجريت الدراسة خلال الفترة (2010-2019)، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" مرتفع، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات وهي (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث أن هذه الآليات فسرت 49.6% من التغيير في جودة التقارير المالية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، ولم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى وهي (استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية وقد تم استبعاد المتغيرين (الخبرة المالية للجنة التدقيق، وجودة التدقيق) لأنهما متغيرين ثابتين.

كلمات مفتاحية: حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، السوق المالية السعودية "تداول".

Impact of corporate governance on the quality of the financial reports (An applied study on the banks listed of "Tadawul")

Abstract

The aim of this research is to study the impact of corporate governance on the quality of the financial reports of the banks listed on (Tadawul). the analytical descriptive method was used through using the content analysis tool. the study was applied on all banks that listed on (Tadawul) (10 banks in total). The Trade Ahli Bank was excluded since it was established in 2013 while the study covers the period (2010-2019).

The results showed that the level of financial reporting quality among the listed banks on (Tadawul) is high. Besides, there is a statistically significant effect at the level of significance ($0.05 \geq \alpha$) of applying some mechanisms of corporate governance which are (Ownership Concentration, Board Size, Audit Committee independence) on financial reporting quality of the listed banks on (Tadawul), since these mechanisms explain 49.6% of the change in financial reporting quality and the rest is due to other factors. the mechanisms of corporate governance including (Board Independence, CEO duality, Board meetings, Audit Committee Size, Audit Committee meetings) are not affecting the financial reporting quality. The two variables (financial expertise or accounting of audit committee and audit quality) were excluded because they are constant variables.

Keywords: corporate governance, financial reporting quality, Saudi Stock Exchange (Tadawul).

المقدمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الإدارية الحديثة المهمة، التي لاقت انتشاراً واسعاً في جميع المنظمات، خصوصاً في بدايات القرن الحادي والعشرين، والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى كثرة الانهيارات والأزمات المالية التي حدثت في بداية العقد الأول من هذا القرن إضافة إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008م والتي قادت العالم إلى حالة ركود اقتصادي، ألقت بظلالها ليس فقط على عمليات الاستثمار والتمويل بل على نمط الحياة الإنسان العادي، وهذه الانهيارات والأزمات المالية، التي حدثت كانت بفعل خلل إداري ناجم عن قصور في التخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف على كافة أعمال الشركات والمنظمات، وبالأخص الأمور المالية، إذ يمثل الخلل في نقص شفافية المعلومات المحاسبية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية السليمة، فجاءت الحوكمة بنموذجها المتجدد خلال العقد الأخير لتحقيق مزيداً من الشفافية في الإدارة وتنظيم العلاقة بين فئات المجتمع المالي، وتضيف مزيداً من الثقة إلى المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تنشرها هذه الشركات والمنظمات لتحقيق قدرأً عالياً من الجودة في هذه التقارير (إسماعيل، 2010، ص2).

وآليات حوكمة الشركات متعددة ولكن معظم الدراسات والمبينة في الجدول رقم (1) اتفقت على هذه الآليات (تركز الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ودورية اجتماعات مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية للجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق، وجودة التدقيق)، وتقوم الجهات الإشرافية في جميع الدول ومنها بورصة الأوراق المالية بمتابعة مدى التزام الشركات والبنوك بتطبيق هذه الآليات لما لهذا الالتزام من دور كبير في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (عبد الفتاح، 2019، ص34).

وجميع الشركات والبنوك تحرص على توفير المعلومات المالية التي تفي باحتياجات ومتطلبات الجمهور المالي، لذلك تحرص الشركات والبنوك الناجحة على تحسين جودة التقارير المالية والتي تتمثل في قدرة المقاييس المحاسبية على عكس الأداء والوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة أو البنك. (Sra, 2012, p.8).

وقد حرصت جهات الإشراف والرقابة الحكومية في المملكة العربية السعودية على إصدار العديد من التعليمات التي تحسن من أداء الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" ومن أهم هذه التعليمات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، حيث أن هذه اللائحة ملزمة لجميع الشركات التي تتبع لمختلف القطاعات الاقتصادية ومن أهمها هذه القطاعات (قطاع البنوك)، حيث أن قطاع البنوك احتل المرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2019م على مستوى النشاط القطاعي، وتصدر مصرف الراجحي جميع الشركات في عدد الصفقات المنفذة خلال عام 2019م ثم مصرف النماء على مستوى الشركات، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الإيجابية الأخرى (تداول، 2020، ص3-4).

نظراً لأهمية هذا الموضوع والدور المحوري الذي تلعبه الحوكمة في إضفاء مزيد من الثقة والشفافية في المعلومات المالية، ولكون الشركات والبنوك تسعى دوماً إلى تحسين جودة التقارير المالية، كان من الضروري أن نتعرف من خلال هذا البحث على أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".
مشكلة البحث:

جاءت حوكمة الشركات لتشكل نقلة نوعية في جانب الإفصاح والشفافية حيث أنها طبقت لحماية حقوق أصحاب المصالح، وحل متكامل وفعال للابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات المالية، لضمان قيام الإدارة بعملها بشكل سليم، باعتبار أن الإدارة في مختلف الشركات والبنوك هي المسؤولة عن جودة التقارير المالية بالشكل الذي يلبي احتياجات جميع فئات المجتمع المالي (شهيد

والعيسى، 2018، ص266). وبناءً على نتائج الدراسات السابقة فإن بعضها توصل إلى أن الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى ضمان دقة وموثوقية وموضوعية المعلومات في التقارير المالية، حيث آليات حوكمة الشركات تؤثر إيجابياً على السلوك الإداري وأداء الشركات (Bonetti et al., 2016; Chi-Chi and Friday, 2016; Malik, 2015; Cohen et al., 2011)، وهذا من الطبيعي لكون الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات يزيد من ثقة الجمهور المالي بالبيانات المالية، وبالتالي ينعكس بالإيجاب على جودة التقارير المالية وما تحويه من بيانات مالية وبالتالي يقومون باتخاذ قرارات مالية سليمة. وقد حرصت الجهات الرقابية على السوق المالية السعودية "تداول" وفي مقدمتها هيئة السوق المالية السعودية على وضع لائحة لحوكمة الشركات في عام 2017م وألزمت جميع الشركات ومنها البنوك بها لمعرفة ما بأن هذا الالتزام له العديد من الآثار الإيجابية المتعددة (هيئة السوق المالية السعودية، 2019)، لذلك هذه الدراسة تركز على قياس أثر التزام البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" بتطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

بناءً على ما سبق يمكن عرض مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: ما أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"؟ وينبثق من التساؤل الرئيس السابق الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تتوافر الجودة في التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"؟
 2. ما أثر الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟
- أهداف البحث:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".
2. التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1. حث الباحثين على إجراء دراسات أكثر عمقاً في مجال تحديد أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.
2. قيام الجهات الإشرافية وفي مقدمتها هيئة السوق المالية السعودية ومؤسسة النقد العربي السعودي والسوق المالية السعودية "تداول" بمتابعة مدى التزام البنوك بتطبيق آليات حوكمة الشركات.
3. حث لجان التدقيق في البنوك على متابعة مستوى جودة التقارير المالية وفرض رقابة أكثر فعالية على الإدارات التنفيذية.
4. زيادة مستوى الثقافة والمعرفة المالية لدى المستثمرين في مجال تقييم مدى التزام البنوك بتطبيق آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الفتاح، 2019): بعنوان/ "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية - دراسة إمبريقية". هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية لدى عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: توجد علاقة معنوية بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية.

دراسة (حسين، 2019): بعنوان/ "قياس تأثير جودة التقارير المالية، وآليات حوكمة الشركات، وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين، وجودة التقارير المالية، والالتزام بآليات حوكمة الشركات في تخفيض عدم كفاءة القرارات الاستثمارية، سواء كان الناتج عن نقص الاستثمار أو حتى بالإفراط في الاستثمار، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: ارتفاع جودة التقارير المالية لدى عينة الدراسة المتمثلة في (56) شركة غير مالية نشطة التداول مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، والالتزام بآليات حوكمة الشركات، والقدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين من شأنه تخفيض عدم كفاءة القرارات الاستثمارية بشكل عام، وبالإفراط في الاستثمارات بشكل خاص دون أن يكون هذا التأثير جوهرياً على نفس الاستثمار.

دراسة (شهيد والعيسى، 2018): بعنوان/ "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)". هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، واختبار مدى تمتع التقارير المنشور للشركات المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة، وتحديد تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: وجود التزام بتطبيق قواعد الحوكمة بنسبة 80%، وأن الشركات تتمتع بجودة تقارير منخفضة بنسبة 42%، ويوجد تأثير ذي دلالة إحصائية للحوكمة في جودة التقارير المالية.

دراسة (الشطناوي، 2018): بعنوان/ "أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية - دراسة تطبيقية". هدفت هذه لاختبار أثر درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: أن البنوك التجارية تفصح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، ويوجد تأثير إيجابي لدرجة الإفصاح غير المالي على جودة التقارير المالية، كما أنه لا يوجد أثر لدرجة الإفصاح غير المالي على القيمة السوقية للبنوك التجارية.

دراسة (Gebrayel et al., 2018) بعنوان/ "تأثير لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات العمانية المدرجة". هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة بين اجتماعات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، وعدم وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (حجم واستقلال والمعرفة المالية للجنة المراجعة، وحجم مجلس الإدارة، وازدواجية المدير التنفيذي) وجودة التقارير المالية.

دراسة (Chi-Chi and Friday, 2016) بعنوان/ "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية لدى عينة من الشركات النيجيرية". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية لدى عينة من الشركات النيجيرية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: وجود علاقة ارتباطية بين مؤشرات حوكمة الشركات ممثلة في (حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق وجودة التدقيق وخبرة مجلس الإدارة) وجودة التقارير المالية بنسبة 93.47%، ويوجد تأثير إيجابي لمؤشرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وخبرة مجلس الإدارة، وجودة التدقيق) على جودة التقارير المالية حيث أنها تؤثر بنسبة 54.29%.

دراسة (فودة، 2016): بعنوان/ "أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية -دراسة إمبريقية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس علاقة الحوكمة بكل من الملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية وإدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: عدم وجود علاقة معنوية بين آليات الحوكمة ممثلة في (تركيز الملكية، حجم واستقلال المجلس ومنصب رئيسه، استقلال وكفاءة وحجم واجتماعات لجنة المراجعة وجودة المراجعة) والتحفظ المحاسبي.

دراسة (سنوساوي وبودرامه، 2016): بعنوان/ "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لدى عينة من الشركات الجزائرية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: الشركات محل الدراسة تلتزم بتطبيق آليات الحوكمة، تحرص الشركات محل الدراسة على توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لتحقيق الجودة في تقاريرها في المالية، ويوجد تأثير إيجابي لمجلس الإدارة والتدقيق الخارجي على جودة التقارير المالية، بينما التدقيق الداخلي لا يؤثر على جودة التقارير المالية.

دراسة (Bonetti et al., 2016) بعنوان/ "تأثير مستوى حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية". هدفت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (استقلال وحجم مجلس الإدارة المجلس واستقلال لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق والملكية المؤسسية) وجودة التقارير المالية.

دراسة (الصايغ وعبد المجيد، 2015): بعنوان/ "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة قرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما بالتحديد التمويل من البنوك والدوافع الضريبية لإدارة الأرباح والسيولة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: وجود انخفاض ملحوظ في جودة التقارير المالية للشركات المصرية غير المالية محل الدراسة والبالغ عددها (41) شركة، والدور الإشرافي أو الرقابي للإفصاح المحاسبي على القرارات الإدارية وخصوصاً الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية هو دور منخفض بسبب انخفاض جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية.

دراسة (مليجي، 2014): بعنوان/ "أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية". هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كلاً من هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (تشتت الملكية، استقلال مجلس الإدارة، حجم واستقلال واجتماعات وخبرة لجنة التدقيق، جودة التدقيق) ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، ويوجد علاقة سلبية معنوية بين ازدواجية المدير التنفيذي ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، وعدم وجود علاقة معنوية بين حجم واجتماعات مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

دراسة (Chen and Zhang, 2014) بعنوان/ "تأثير دليل حوكمة الشركات على إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات الصينية المدرجة". هدفت الدراسة إلى فحص تأثير دليل حوكمة الشركات على التلاعب بالأرباح (إدارة الأرباح)، وتم

استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة سلبية معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (استقلال المجلس واستقلال والخبرة المالية للجنة المراجعة وتركز الملكية) وإدارة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (وجود لجنة المراجعة والملكية المؤسسية والمراجعين الكبار) وإدارة الأرباح.

دراسة (الليذ وآخرون، 2013): بعنوان/ "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)". هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد تأثير مهم لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لدى عينة الدراسة المتمثلة في (75) شركة مدرجة في بورصة عمان، ووضع دليل موحد لجميع المشروعات يحدد قواعد الحاكمة بوضوح مع شرحها بطريقة سلسلة وإعطاء الموظفين دورات في آليات العمل ضمن مبادئ وقواعد الحاكمة له الأثر البالغ في تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية وضمان الشفافية.

دراسة (عبد المجيد، 2013): بعنوان/ "قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية". هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التأمين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: وجود مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية وهذا يعني انخفاض جودة التقارير المالية، ومستوى التحفظ المحاسبي في شركات التأمين محل الدراسة ذو علاقة موجبة مع حجم الشركة وملكية الشركة وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة.

دراسة (Hassan, 2011) بعنوان/ "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: دراسة حالة البنوك النيجرية". هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في البنوك النيجرية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: نسبة التزام البنوك النيجرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات متوسطة، وأثرت آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، والملكية المؤسسية) والمتغير الضابط حجم البنك بشكل إيجابي وقوي على جودة التقارير المالية لدى البنوك النيجرية بنسبة 72%.

دراسة (إبراهيم، 2011): بعنوان/ "دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية". هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة سلبية معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية بين حجم واستقلال مجلس الإدارة وزدواجية منصب الرئيس وجودة المراجعة وإدارة الأرباح.

دراسة (Klia and Omri, 2011) بعنوان/ "حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية: دراسة حالة الشركات التونسية". هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية لدى عينة من الشركات التونسية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: تتميز الشركات التونسية محل الدراسة بالحجم الكبير لمجلس الإدارة وعدم ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة وغياب الاستقلالية في مجلس الإدارة والنسبة المرتفعة لتركز الملكية، ونسبة 40% من الشركات التونسية محل الدراسة تعيين شركات تدقيق كبرى من الـ 4BIG، ويوجد تأثير لآليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية لدى الشركات التونسية.

دراسة (Cohen et al., 2011) بعنوان/ "العلاقة الارتباطية بين خبرة لجنة التدقيق وإعادة إصدار التقارير المالية". هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وإمكانية حدوث إعادة إصدار التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة معنوية بين حجم واستقلال لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلال، الملكية الإدارية، فصل منصب الرئيس) وجودة التدقيق وإمكانية حدوث إعادة إصدار التقارير المالية، ويوجد علاقة سالبة معنوية بين خبرة لجنة المراجعة (الخبرة بالصناعة والمالية والإشراف) وإمكانية حدوث إعادة إصدار التقارير المالية.

دراسة (Houge et al., 2010) بعنوان/ "تأثير حوكمة الشركات على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على الأسواق الناشئة". هدفت الدراسة إلى فحص تأثير حوكمة الشركات على جودة الأرباح (جودة التقارير المالية)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة معنوية بين آليات حوكمة الشركات ممثلة في (هيكل الملكية وحجم واستقلال مجلس الإدارة وجودة التدقيق) وجودة التقارير المالية.

دراسة (صالح، 2010): بعنوان/ "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية". هدفت الدراسة إلى تحديد علاقة جودة الأرباح بالحوكمة وأثرها على جودة التقارير المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة منها: يوجد علاقة موجبة معنوية بين استقلال لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية، ويوجد علاقة سلبية معنوية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، وعدم وجود علاقة معنوية بين حجم واستقلال مجلس الإدارة واجتماعيات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية.

التعليق على الدراسات السابقة:

قامت الباحثة بمقارنة دراستها التي أجرتها بالدراسات السابقة، وتبين لها الآتي من حيث:

1. أوجه الاتفاق:

1. اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في كونها بحثت في حوكمة الشركات، ومع بعضها في كونها بحثت في جودة التقارير المالية، وأخيراً مع دراسات أخرى في كونها ربطت بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
 2. اتفقت الدراسة الحالية مع بعض سابقتها في تناولها نفس أبعاد المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات).
 3. تتشابه هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في أنها تستهدف البنوك.
 4. اتفقت الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي.
 5. اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في كونها اعتمدت على البيانات المالية.
- ##### 2. أوجه الاختلاف:

1. ظهر اختلاف واضح بين هذه الدراسة وسابقتها في أن بعض الدراسات السابقة استهدفت قطاعات أخرى غير قطاع البنوك.
2. اختلفت مع بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت على أداة الاستبانة.

3. أجريت هذه الدراسات في دول مختلفة منها: مصر وتونس ونيجيريا والأردن والجزائر والصين وسلطنة عُمان وسوريا وكل دولة لها بيئة أعمال تختلف عن بيئة الأعمال في السعودية، والدراسة التي أجريت في بيئة الأعمال السعودية لم تكن عن البنوك ولم تحمل نفس عنوان الدراسة.

3. أوجه الاستفادة:

استفادة الباحثة من الدراسات السابقة في التالي:

1. تنمية وتكوين أفكار عن موضوع الدراسة الحالية مما يساعد الباحثة في تجهيز الإطار النظري.

2. تحديد مشكلة وأهداف وأهمية البحث ومجتمع وعينة الدراسة.

3. الاستفادة من الأساليب الإحصائية المتبعة، إضافة لمناقشة النتائج، والأخذ بالتوصيات.

4. القدرة على فهم الفجوة البحثية بشكل واضح.

4. أوجه التميز:

تتميز الدراسة الحالية في كونها تقتصر بالبحث على أهم قطاع اقتصادي مكون لبورصة الأوراق المالية السعودية ألا وهو البنوك بالإضافة إلى كونها تعتبر - حسب علم الباحثة - الأولى التي تناولت البحث في تحديد أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" وخلال فترة زمنية حديثة (2010-2019).

الإطار النظري:

مفهوم حوكمة الشركات:

تعرف حوكمة الشركات بأنها الضوابط التي تضمن حسن إدارة الشركات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بالشركة ويحد من التصرفات غير السليمة للمديرين فيها، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات والنظم (الإدارية، القانونية، المحاسبية، المالية، الاقتصادية) والتعليمات التي توجه سلوك الشركة وتحكم العلاقة بين كل الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة (طالب والمشهداني، 2011، ص27).

وتعرف بأنها ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير والمبادئ والآليات التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة (عبد الصمد، 2011).

وعرفها معهد المدققين الداخليين IIA بأنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر والرقابة على مخاطر الشركات والتأكد من كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة

على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها (The Institute of Internal Auditors, 2002, p.2).

آليات تطبيق حوكمة الشركات:

هناك مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها قياس مدى الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، وتتمثل في التالي:

1. تركيز الملكية: ذكر انجلن (Engelen, 2011, p.17-18) إلى أن كبار المساهمين يمكن أن يؤثروا على الشركة من خلال تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ويمكن أن يؤدي كبار المساهمين إلى وجود مراقبة أكثر من اللازم مما يؤدي إلى إعاقة إدارة الشركة من خلال هؤلاء الأعضاء، وإن الشركات التي تكون فيها هيكل الملكية مشتتة بين عدد كبير من الملاك، كل منهم يمتلك

عدد محدود من أسهم الشركة، يكون المدراء في تلك الشركات في وضع يسمح لهم باستخدام الطرق والأساليب والوسائل التي تمكنهم من تحقيق مصالحهم نظراً لعدم وجود حافز لدى المساهمين لمراقبة أنشطة الشركة عن قرب من جهة، بالإضافة إلى ضعف مشاركة المساهمين في قرارات أو سياسات الإدارة من جهة أخرى. وفي الشركات التي تتصف بهياكل ملكية مركزة، فهي تخضع للمراقبة والمتابعة من أعضاء الجمعية العمومية للمساهمين نظراً لاملاكهم القوة والحافز على مراقبة الإدارة مما يحد من حرية المدراء في ممارسة إدارة الأرباح (القناني والخيال، 2010، ص266-267).

وتقاس آلية تركيز الملكية في الشركات من خلال نسبة ما يملكه حملة الأسهم الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة. 2. استقلال مجلس الإدارة: مجلس إدارة الشركة المستقل يُمكن من محاسبة وتقييم أداء الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى علاج أي قصور، كما أن ذلك يساهم في وضع نظام اتخاذ قرارات يميز بين الإدارة التنفيذية التي تقوم باتخاذ وتنفيذ القرارات وبين مجلس الإدارة الذي يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية من خلال التصديق على قراراتها، مما يقلل من احتمالات وجود التواطؤ الإداري (حسن، 2009، ص83-84).

ويعمل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على زيادة الفعالية في ممارسة الرقابة على الإدارة التنفيذية (Carcia-Meca and Sanchez-Ballesta, 2009, p.596)، وقد أشار ماشيكا وتيتل (Machuga and Teitel, 2009, p.3) إلى أنه يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة المستقلين عن الإدارة التنفيذية القدرة على التغلب على ضغوط الشركة للتلاعب بالأرباح، وكذا قدرة أفضل على الرقابة على عملية الأرباح والوصول إلى جودة الأرباح.

ومع ذلك لا يؤدي دائماً استقلال أعضاء مجلس الإدارة إلى مزيد من الرقابة والتي تكون في مصلحة المساهمين، وذلك لأن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين قد يكون لديهم معلومات أقل للرقابة الفعالة أو يعتمدوا على الرئيس التنفيذي (Engelen, 2011, p.19).

وقد عززت لائحة حوكمة الشركات السعودية استقلال مجلس الإدارة حيث نصت المادة السادسة عشر في البند رقم (2) على أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، وتم النص في البند رقم (3) على أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة، أيهما أكبر (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص22). وتقاس آلية استقلال مجلس الإدارة من خلال النسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في مجلس الإدارة.

3. ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة: رئيس مجلس الإدارة لديه القدرة الكبيرة على السيطرة على جدول الأعمال وبالتالي السيطرة على اجتماعات مجلس الإدارة، ومن المرجح أن يكون هناك عدم استقلالية بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة إذا كان الرئيس التنفيذي هو نفسه يمثل رئيس المجلس، وتمثل هيمنة الرئيس التنفيذي للشركة إشكالية إذا كانت مصالح الرئيس التنفيذي للشركة تختلف عن مصالح المساهمين، وتؤدي هيمنة الرئيس التنفيذي إلى الجمع بين إدارة القرارات والرقابة على القرارات (Bugshan, 2005, p.52-53).

ومن المتوقع أن يكون الفصل بين دور الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أفضل لتحسين فعالية وظيفة الرقابة لمجلس الإدارة على أداء وأعمال الإدارة التنفيذية، فمن المرجح أن ترتبط جودة الأرباح الأقل بوجود رئيس المجلس الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي (الازدواجية)، ووجود الرئيس التنفيذي في المجلس، و/أو وجود رئيس للمجلس هو أيضاً مسئول تنفيذي، فقد يخلق تورط الرئيس التنفيذي للشركة في المجلس (إما مدير أو رئيس) تحيز وتأثير غير لائق على قرارات مجلس الإدارة، وبالمثل، يمكن أن

ينشأ تضارب المصالح إذا كان رئيس المجلس هو نفسه مسئول تنفيذي يشارك في الإدارة اليومية للشركة (Ismail et al., 2009, p.13-14)، والفصل بين المنصبين يعد معيار هام لمجلس الإدارة، فإذا كان الرئيس التنفيذي هو رئيس المجلس، فإن قوة الرئيس التنفيذي سوف تزيد، وبالتالي يؤثر الرئيس التنفيذي للشركة على أعضاء مجلس الإدارة الآخرين وسيطر على المجلس (Malik, 2015, p.41).

وقد نص نظام الشركات السعودي في المادة الحادية والثمانون في البند رقم (1) يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس، ويجوز أن يعين عضواً منتدباً، ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة (وزارة التجارة والصناعة، 2015، ص31)، وعزز ذلك لائحة حوكمة الشركات حيث نصت المادة الرابعة والعشرون في البند رقم (ب) على أنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة - بما في ذلك منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام - وإن نص نظام الشركة الأساس على خلاف ذلك (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص29).

وتقاس آلية ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة بمتغير وهمي يأخذ الرقم (1) إذا كان يوجد فصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول، ويأخذ الرقم (0) بخلاف ذلك.

4. حجم مجلس الإدارة: المجالس الكبيرة التي يوجد بها مدراء أكثر من ذوي الخلفيات والمهارات العلمية والمهنية المتنوعة، يكون لديها وجهات نظر متعددة لتحسين جودة صنع القرار في الشركة، وبالتالي فهم أكثر عرضة لتمثيل مصالح المساهمين، ويعد تشكل مجلس الإدارة محوري في تعزيز أداء الدور الرقابي للمجلس، فعندما يكون حجم المجلس كبير، يمكن أن يساعد ذلك لجان المجلس المختلفة على تحسين فعالية الدور الرقابي للمجلس (Zhou and Chen, 2004, p.11). وحجم المجلس أيضاً يمثل خاصية هامة لأنه يؤثر على قدرة مجلس الإدارة على الرقابة على الإدارة التنفيذية، ومع ذلك يمكن أن تصبح المجالس أقل فعالية في الرقابة على الإدارة مع تزايد حجم مجلس الإدارة بسبب مشاكل التنسيق والاتصال، وبالتالي تكون مجلس الإدارة صغيرة الحجم أكثر فعالية في عملية الرقابة، حيث ترتبط المجالس الصغيرة بأداء أفضل، ومع ذلك فمن المرجح أن يكون لدى المجالس الأكبر أعضاء أكثر تنوعاً وأكثر خبرة ويمكن أن يقوموا بالرقابة على الأنشطة الإدارية على نحو أكثر فعالية (Malik, 2015, p.40).

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة السادسة عشر في البند رقم (1) على أن يتناسب أعضاء مجلس الإدارة مع حجم الشركة وطبيعتها نشاطها، وقد نصت في نفس الوقت المادة السابعة عشر في البند رقم (1) على أن يحدد نظام الشركة الأساسي عدد أعضاء مجلس الإدارة، على ألا يقل عن ثلاثة أعضاء ولا يزيد على أحد عشر عضو (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص22).

ونشير إلى أن الأساس في تحديد عدد الأعضاء ما بين 3 و11 عضو هو توافر الخبرة والكفاءة في هؤلاء الأعضاء، حيث ذكرت هيئة السوق المالية السعودية (2019، ص23) في المادة الثمانية عشر على أنه يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من ذوي الكفاية المهنية ممن تتوافر فيهم الخبرة والمعرفة والمهارة والاستقلال اللازم، بما يمكن من ممارسة مهام بكفاءة واقتدار. وتقاس آلية حجم مجلس الإدارة بعدد أعضاء المجلس.

5. دورية اجتماعات مجلس الإدارة: مجالس الإدارة التي تجتمع لوقت طويل وأكثر دورية، تكون أكثر قدرة على متابعة أعمال وأداء الإدارة التنفيذية باستمرار، لذلك، ينبغي على المجالس الفعالة أن تجتمع بانتظام حتى تكون دائماً على علم بكافة الأمور

والأعمال الإدارية التي تتم في الشركة من خلال الإدارة التنفيذية وتبقى واعية ويقظة مما يضمن أن عملية إعداد التقارير المالية تتم بالشكل الصحيح، بحيث تتوفر فيها الموضوعية والنزاهة والشفافية والإفصاح الكافي مما يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح (Zhou and Chen, 2004, p.12)، فقد يكون عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة مؤشر على قوة وكفاءة أداء المجلس (مليجي، 2014، ص262)، وبصفة عامة يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند تحديد عدد الاجتماعات الرسمية مراعاة ما يلي من عوامل: (سليمان، 2009، ص127-128)

1. حجم وتعقيد أعمال الشركة.
2. كمية العمل التي عهدت إلى لجان مجلس الإدارة.
3. فترة وطول اجتماعات مجلس الإدارة.
4. مهارة رئيس مجلس الإدارة.

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة الثانية والثلاثون في البند رقم (ب) يعقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات في السنة على الأقل، بما لا يقل عن اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص36). وتقاس آلية دورية اجتماعات مجلس الإدارة بعدد مرات اجتماعات المجلس خلال العام.

6. استقلال لجنة التدقيق: لجنة التدقيق وكما يطلق عليها لجنة المراجعة والتدقيق عندما تكون أكثر استقلالية تقوم بإشراف أكثر كفاءة وفعالية على عملية إعداد التقارير المالية مما يؤدي إلى جودة أفضل للأرباح المعلنة بالشركة من خلال تقييد ممارسات إدارة الأرباح التي تتصف بالانتهازية، لذا فمن المنطقي أن يرتبط استقلال لجنة التدقيق بجودة الأرباح أو جودة التقارير المالية (Lin and Hwang, 2010, p.67)، والإفصاح عن استقلال لجنة التدقيق يحسن من مصداقية الأرباح المحاسبية كما يرى (Chang and Sun, 2010, p.32)، وتركز لجنة التدقيق المستقلة على تحقيق جودة مرتفعة في التقارير المالية، ويتوقع المحاسب القانوني (مدقق الحسابات الخارجي) من لجنة التدقيق المستقلة حقاً وجود حليف بجانبه يسانده في ضمان جودة تقارير مالية صحيحة (Cohen et al., 2010, p.13-14).

وفي نفس الوقت لا بد من وجود تعاون تام بين مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي والانتصاف بالاستقلالية للتأكد من اكتمال عملية إصدار التقارير المالية وفقاً للمعايير والسمات المطلوبة ويجب بناء علاقات عمل فعالة بين الأطراف الأربعة لفرض المتابعة والتقييم المستمر واتخاذ أي إجراءات تصحيحية قد تكون مطلوبة، والتي من شأنها تحسين جودة التقارير المالية (عرفه ومليجي، 2014، ص361)، ومن الأهمية بمكان أن تكون لجان التدقيق لديها أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بما يكفي لمراقبة عملية إعداد التقارير المالية للشركات، وقد يساعد وجود استقلالية لأعضاء لجنة التدقيق على تحقيق التوازن بين وجهات النظر للإدارة التنفيذية ومدققي الحسابات الخارجيين لإنتاج تقرير مالي ذو جودة أعلى (Kusnadi et al., 2016, p.198-199).

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية على أنه تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لجنة مراجعة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أيّاً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص47). وتقاس آلية استقلال لجنة التدقيق بالنسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في اللجنة.

7. الخبرة المالية للجنة التدقيق: تعتبر كفاءة لجنة التدقيق سمة شاملة تعكس الرقابة الفعالة ويجب أن توفر للمساهمين تصور واضح حول الأرباح المحاسبية، وتعرف كفاءة لجنة التدقيق بأنها مزيج من الاستقلالية والخبرة، وأعضاء اللجنة من ذوي الخبرة المالية هم مراقبين أكفاء يكون لديهم الخبرة أو التدريب على فهم واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية، وبالتالي تعزز الرقابة الفعالة للتأكد من نزاهة وشفافية عملية إعداد التقارير المالية وتقدم ضمانات للمساهمين عن موثوقية الأرباح المسجلة في هذه التقارير المالية (Bugshan, 2005, p.42-44)، وترتبط الخبرة المالية للجنة التدقيق بعلاقة إيجابية بجودة الأرباح خاصة الخبراء الماليين من المحاسبين والتخصصات ذات العلاقة (Bilal et al., 2018, p.253).

وتعمل الخبرة المالية لعضو واحد على الأقل بلجنة التدقيق على تقوية أداء رقابة اللجنة ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية وتقييد أنشطة الإدارة للتلاعب في الأرباح، لما يتوافر لديه من معرفة مالية (Bilal et al., 2018, p.254-255)، وبذلك ترتبط الخبرة المالية للجنة التدقيق إيجابياً بجودة التقارير المالية، كما تؤثر تلك الخبرة على الإفصاح المالي وشفافيته (Kelton and Yang, 2008, p.69)، فالخبرة المالية لأعضاء هذه اللجنة تساهم في تحقيق مصداقية معلومات الأرباح كما تعمل على تخفيض ممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية (Chang and Sun, 2010, p.33). وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية يكون عضو واحد على الأقل في لجنة التدقيق مختص بالشؤون المالية والمحاسبية (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص47).

وتقاس آلية الخبرة المالية للجنة التدقيق بالنسبة المئوية لأعضاء من ذوي الخبرة المالية في اللجنة.

8. حجم لجنة التدقيق: ذكر لين وهوانغ (Lin and Hwang, 2010, p.67) أن لجان التدقيق تساهم في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال توافر عدد كافي من الأعضاء بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها حيث يحسن حجم لجنة التدقيق من جودة التقارير المالية وتكون عملية التقارير المالية وجودتها في موقع أفضل للشركات التي لديها لجان تدقيق بها عدد أعضاء مناسب من الأعضاء مما يزيد من الموارد البشرية المتوفرة لدى اللجنة لتحسين جودة الإشراف والرقابة، وكما ذكر إسماعيل وآخرون (Ismail et al., 2009, p.14) أن اللجنة كبيرة الحجم تمثل مورد هام يمكن الاعتماد عليه في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

وذكرت هيئة السوق المالية السعودية (2019، ص47) في المادة أربعة وخمسون البند رقم (أ) على أن تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة لجنة مراجعة من المساهمين أو من غيرهم على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل وأن لا تضم أياً من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجب أن لا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة، وأن يكون من بينهم مختص بالشؤون المالية والمحاسبية، وفي البند رقم (ب) ذكرت أنه يجب أن يكون رئيس لجنة المراجعة عضواً مستقلاً.

وتقاس آلية حجم لجنة التدقيق بعدد أعضاء اللجنة.

9. دورية اجتماعات لجنة التدقيق: عدد الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة التدقيق يعمل على تحسين جودة التقارير المالية وزيادة فعاليتها في أداء دورها الرقابي، فمن المحتمل أن تكون لجنة التدقيق التي تجتمع بصفة مستمرة أكثر فعالية في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وتشير لجنة التدقيق الفعالة إلى مستوى الجهد الذي بذلته اللجنة لضمان تحقيق جودة التقارير المالية (Sori et al., 2007, p.4).

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة السابعة والخمسون على أن تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية على ألا تقل اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة المالية للشركة، وتجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية مع مراجع حسابات الشركة، ومع المراجع الداخلي للشركة، إن وجد، وللمراجع الداخلي ومراجع الحسابات طلب الاجتماع مع لجنة المراجعة كلما دعت الحاجة إلى ذلك (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص50). وتقاس هذه الآلية بعدد مرات اجتماعات اللجنة خلال العام.

10. جودة التدقيق: تتطلب جودة التقارير المالية من المدراء تحقيق أقصى قدر من مصداقية تقاريرهم عن طريق اختيار مدققي حسابات خارجيين مستقلين، فبدون رأي المدققين، لا يثق أي طرف من ذوي العلاقة بالشركة في التقارير المالية، وبدون استقلال المدققين الخارجيين، رأي المدققين لا يعني شيئاً، فدور المدقق محوري وجوهري في إضفاء الثقة على القوائم المالية ويعتمد مستخدمي التقارير المالية على الرأي الذي يبديه المدقق، وتتوقف جودة التدقيق على استقلال مدقق الحسابات الخارجي وخبرة فريق التدقيق مما يحد من قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية (القثامي والخيال، 2010، ص266). فمن المتوقع أن يكتشف مدقق الحسابات الخارجي ممارسات إدارة الأرباح قبل نشر القوائم المالية وذلك لطلب التعديلات التي يراها مناسبة من إدارة الشركة وفي حال رفض إدارة الشركة إدراج تلك التعديلات يتعين على المدقق تقدير الأهمية النسبية ودراسة أثر ذلك على تقرير مدقق الحسابات (الجندي، 2009، ص85).

والمدققين الكبار كما ذكر جانق وآخرون (Jiang et al., 2008, p.196) هم أقل عرضة للسماح بوجود ممارسات لإدارة الأرباح مقارنة بالمدققين من غير الكبار، وعلى الرغم من أن التدقيق يستهدف في النهاية تحسين جودة التقارير المالية من خلال التركيز على خاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على معلومات القوائم المالية إلا أن الهاجس قد يؤدي في بعض الحالات إلى الانتقاص من جودة المعلومات بالنسبة للملائمة، فمن المعلوم أن المدققين طرف مساهم في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية، ومن تم فقد يتجه المدققون من منظور مهني ضيق إلى الاعتراض على مشروعات المعايير المحاسبية التي قد ينتج عن تطبيقها أرقام محاسبية يصعب تدقيقها بسبب عنصر التقدير والتحكم فيها مثلاً حتى ولو كانت هذه المعلومات أكثر ملائمة للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بوجه عام (أبو العز، 2017، ص85).

ويساعد مدققي الحسابات من ذوي الجودة المرتفعة على زيادة الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وإضفاء الثقة على القوائم والتقارير المالية وتحسين مصداقيتها وفائدتها لمتخذي القرارات مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية (بدوي، 2017، ص185).

وقد ذكرت لائحة حوكمة الشركات السعودية في المادة الثمانون تسند الشركة مهمة مراجعة حساباتها السنوية إلى مراجع يتمتع بالاستقلال والكفاءة والخبرة والتأهيل، لإعداد تقرير موضوعي ومستقل لمجلس الإدارة والمساهمين يبين في ما إذا كانت القوائم المالية للشركة تعبر بوضوح وعدالة عن المركز المالي للشركة وأدائها في النواحي الجوهرية (هيئة السوق المالية السعودية، 2019، ص60).

وتقاس آلية جودة التدقيق بمتغير وهمي يأخذ الرقم (1) إذا كان المدقق الخارجي أحد الأربعة الكبار (BIG4)، ويأخذ الرقم (0) بخلاف ذلك.

يتضح مما سبق أن هذه الآليات مهمة للوصول إلى مستوى متقدم من الحوكمة في مختلف الشركات والبنوك، وجميعها تطرقت لها لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية ولا تتنافى مع النصوص القانونية ذات العلاقة والتي

نص عليها نظام الشركات السعودي، وتطبيق آليات حوكمة الشركات لها وجدت لتعزيز الشفافية والمصادقية في القوائم المالية، بحيث يصبح الجمهور المالي أكثر ثقة بالبيانات المالية الموجودة في القوائم المالية، وبالتالي تكون أكثر جودة، وهذه الجودة تؤثر على القرارات والتوجهات الخاصة بالجمهور المالي.
مفهوم جودة التقارير المالية:

هي درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية ذات قدرة على نقل معلومات إلى مستخدمي هذه التقارير المالية وخصوصاً المستثمرين بالأسهم عن عمليات الشركة بالشكل الذي يمكنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وللمساعدة في أغراض التعاقدات المالية (McDermott, 2012; Chen et al., 2011).

ويعرفها عبد القادر (2017) بأنها تتمثل في إعداد التقارير المالية وفقاً لإطار إعداد التقارير الدولية، وتوصيل محتوى تلك التقارير لمستخدميها في التوقيت المناسب، وتجنب وجود تحريفات جوهرية في هذا المحتوى، حتى تعبر التقارير المالية بصدق عن الوضع الاقتصادي للشركة أو المنظمة.

وتعرف بأنها التقارير المالية للشركات والمنظمات التي تشير إلى الوضع الاقتصادي بصدق خلال فترة زمنية معينة (Mahdavicou and Khotanlou, 2012).

ويعرفها الشطناوي (2018، ص130) بأنها قدرة التقارير المالية وما تحتويه من معلومات سواء مالية أو غير مالية على إحداث فرق في قرارات مستخدمي تلك التقارير.

ووفقاً لما ذكر مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (FASB, 2010) فإن أحد وظائف التقارير المالية هو تزويد المستثمرين الحاليين والمتوقعين بالمعلومات التي تساعدهم في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة واتخاذ قرارات استثمارية سليمة.
مداخل ونماذج قياس جودة التقارير المالية:

يوجد العديد من المداخل أو النماذج لقياس جودة التقارير المالية، والمدخل الأكثر شيوعاً هو قياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على أرقام معينة واردة ضمن التقارير المالية تعكس جوانب مختلفة لهذه الجودة، بحيث أن كل دراسة قامت ببناء مقياس أو أكثر لجودة التقارير المالية يعتمد على أنواع محددة من المعلومات الواردة ضمن هذه التقارير المالية، وأحد المعلومات التي نالت الاهتمام الأكبر في هذا السياق كانت معلومات الأرباح ومكوناته المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق، وقد تمثل تركيز هذه الدراسات على مدى توافر خصائص معينة في مثل هذه الأرقام لكي تتصف بالجودة من عدمه (عبد المجيد، 2015، ص5).

وفيما يتعلق بأساليب قياس جودة التقارير المالية، فقد استخدمت العديد من الدراسات مثل (Cheung and Wright, 2009; Beest et al., 2010) الخصائص النوعية للمعلومات كمقياس لجودة الأرباح، والتي تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية، إلا أن هذا المقياس صعب الاستخدام وذلك لصعوبة قياس هذه الخصائص، واختلاف النتائج باختلاف القائمين بالقياس. وقد استخدمت دراسات أخرى مثل (Barth et al., 2008; Goal, 2012) جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، واعتمدت على ممارسات إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية.

كما يوجد العديد من الدراسات مثل (الأورفلي، 2012; Kazemi et al., 2014; Hu et al., 2011) اعتمدت على مستوى التحفظ المحاسبي لقياس جودة التقارير المالية.

ولكن الدراسات السابقة التي اتفقت على قياس جودة التقارير المالية من خلال مستوى التحفظ المحاسبي اختلفت فيما بينها من حيث النموذج المستخدم في القياس (الشطناوي، 2018، ص131).

حيث استخدم كلاً من (المشهداني، 2014؛ Hamdan et al., 2011; Li, 2015) نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المشروط، بينما استخدم كلاً من (زغلول، 2010؛ Callen et al., 2014) نموذج C-Score لقياس التحفظ غير المشروط، أما دراسة (Artiach and Clarkson, 2014) استخدمت مقياس المستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول لقياس التحفظ المحاسبي.

حيث استخدم كلا من (مليجي، 2014؛ سعيد الدين، 2014؛ عبد القادر، 2017؛ Leventis et al., 2013) مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية وفق مدخل الميزانية (MTB) Market to Book لقياس التحفظ المحاسبي، حيث تقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال عدد الأسهم المصدرة مضروباً في السعر السوقي للسهم في نهاية المالية، وهذا النموذج من أكثر المقاييس استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي (الشطناوي، 2018، ص131).

وتم تطوير هذا المقياس من قبل Beaver & Ryan في سنة 2000 وترتكز فكرة هذا المقياس على العلاقة بين القيمة السوقية لأسهم الشركة إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية بعد طرح قيمة الأسهم الممتازة (Beaver and Ryan, 2000، p.122)، حيث أن القيمة الدفترية هي نتاج تطبيق السياسات المحاسبية المختلفة وأن التحفظ يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول وبالتالي تخفيض قيمتها الدفترية، أما القيمة السوقية فأنها تمثل الأسعار السائدة للأسهم في البورصات، لذا تعد زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من سنة إلى أخرى مؤشراً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي (المشهداني وحמיד، 2014، ص192).

وقد ذكر حمدان (2012) أن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إلى أكثر من الواحد الصحيح يدل على قيام الشركة باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي التي أدت إلى تخفيض قيم الأصول والأرباح وهذا يعني أن الشركة مقيمة بأقل من مما ينبغي وهذا هو جوهر مضمون التحفظ المحاسبي، وعلى الرغم من أن هذا النموذج يمكن استخدامه في قياس التحفظ على مستوى شركة/سنة إلا أنه يقيس الأثر التراكمي للتحفظ منذ بداية تأسيس الشركة ولغاية تاريخ القياس وليس التحفظ في سنة القياس فقط.

وأشارت هذه الدراسات إلى أن نموذج قيم صافي الأصول باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي، وذلك بسبب توافر البيانات الخاصة بالمقياس وبالتالي يتصف بسهولة حسابه على مستوى الشركة أو المنظمة كما أن هذا المقياس يعكس كل من التحفظ المشروط وغير المشروط، ويربط عناصر قائمة المركز المالي بمتغيرات السوق، وبالتالي فإنه يعتمد على المقياس من خلال الإشارة إلى أنه في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية أو أقل من واحد صحيح وبالتالي لا يوجد جودة في التقارير المالية، أما في حالة وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكبر من واحد صحيح.

وكما ذكر الشطناوي (2018، ص131) أن تعدد المقاييس التي يمكن من خلالها قياس جودة التقارير المالية باستخدام مقاييس التحفظ المحاسبي، ولكن أكثرها استخداماً وسهولةً في التطبيق ودقة في استخراج النتائج مقياس نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) وذلك لأنه يعبر عن التحفظ الكلي للشركة أو المنظمة.

ودراستنا الحالية تستخدم لقياس جودة التقارير المالية مقياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (MTB)، لكون هذا النموذج من أكثر المقاييس استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي، وقد تم الإشارة سابقاً إلى العديد من الدراسات السابقة التي استخدمته في القياس.

الإطار التطبيقي:

نموذج البحث:

يتكون البحث من المتغيرات التالية:

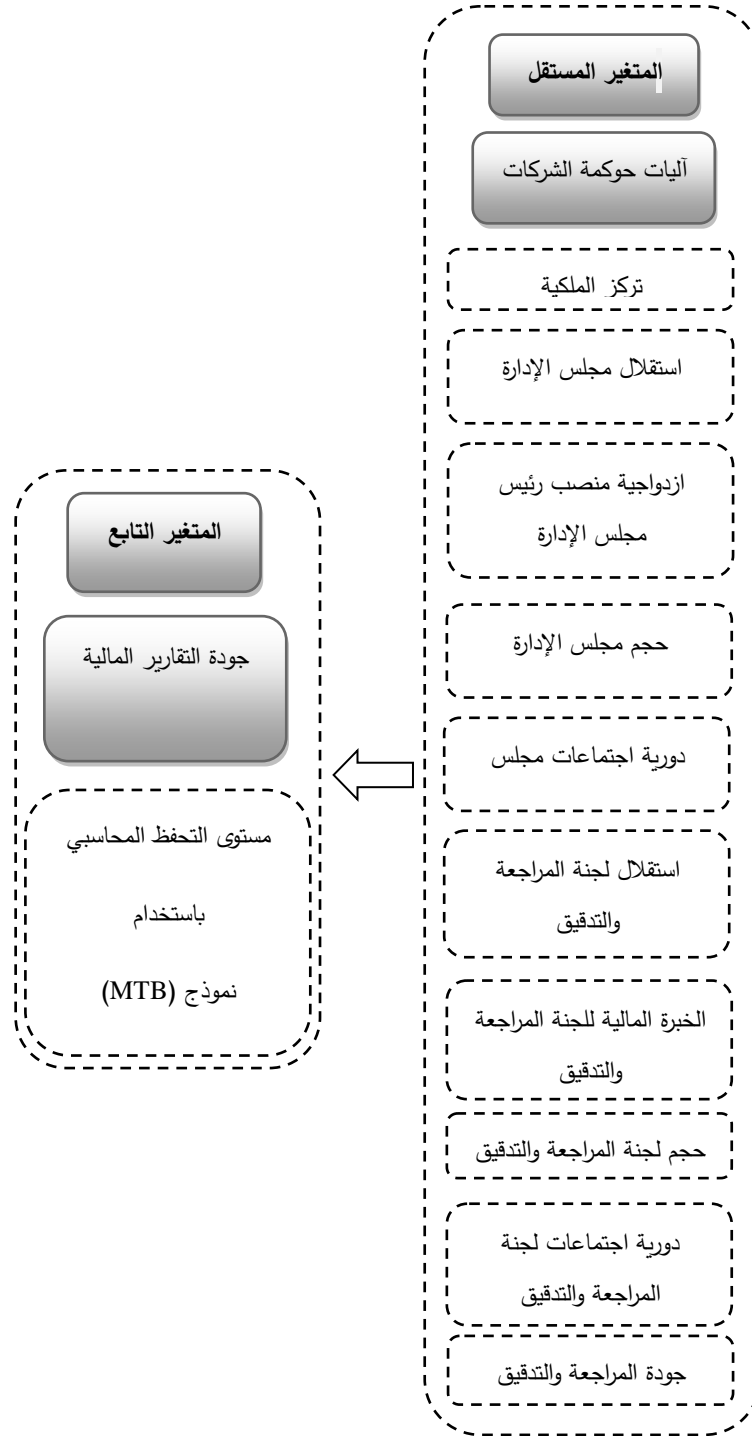
أولاً: المتغير المستقل: آليات حوكمة الشركات، وأبعادها المتمثلة في تركيز الملكية، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة والتدقيق، الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، حجم لجنة المراجعة والتدقيق، دورية اجتماعات لجنة المراجعة والتدقيق، جودة المراجعة والتدقيق.

ثانياً: المتغير التابع: جودة التقارير المالية، وتم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (MTB).

وتم اختيار هذا النموذج لكونه من أكثر النماذج استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي والذي بدوره يقيس جودة التقارير المالية وطبق في دراسات (مليجي، 2014؛ سعيد الدين، 2014؛ عبد القادر، 2017؛ الشطناوي، 2018). (Leventis et al., 2013). يقوم البحث بدراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات كمتغير مستقل على جودة التقارير المالية كمتغير تابع، وبناءً على الأدبيات الإدارية ذات العلاقة بالدراسات السابقة، تبنت الباحثة آليات حوكمة الشركات الموضحة في الشكل التالي. ذلك لاتفاق معظم الدراسات السابقة عليها كما هو موضح في الجدول التالي.

بناءً على الدراسات السابقة، تبنت الباحثة آليات حوكمة الشركات التي اعتمدت عليها دراسة (عبد الفتاح، 2019) حيث أنها من الدراسات الحديثة وركزت على أهم آليات حوكمة الشركات وقد اتفقت معها معظم الدراسات السابقة الموجودة في الجدول السابق، والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

شكل (1): العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع



فرضيات البحث:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥ 0.05) للالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

منهج البحث:

منهج الدراسة هو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدراسة وذلك لتوضيح أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالتطبيق على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، حيث أنه من خلال هذا المنهج تستطيع الباحثة المقارنة والتفسير والتقييم على للتوصل إلى تعميمات ذات معني يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع، واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية. وتم مراعاة الحدود التالية عند استخدام المنهج:

- الحد الموضوعي: اقتصر البحث على معرفة أثر حوكمة الشركات متمثلة في الآليات التالية (تركز الملكية، واستقلال مجلس الإدارة، وازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، ودورية اجتماعات مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق، والخبرة المالية للجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق، وجودة التدقيق) على جودة التقارير المالية مفاة بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (MTB).
- الحد المكاني: يطبق البحث على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".
- الحد الزمني: تم فحص الأثر خلال الفترة الزمنية (2019-2010).

مصادر جمع البيانات:

تم ذلك من خلال المصادر الثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الإطار النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي، والمصادر الأولية لجمع البيانات المتعلقة بآليات حوكمة الشركات، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

1. المصادر الثانوية: حيث تم الاتجاه إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب، والأبحاث المحكمة والمنشورة واللوائح والأنظمة ذات العلاقة، والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، والنشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن السوق المالية السعودية "تداول".
2. المصادر الأولية: حيث تم اللجوء إلى إعداد أداة تحليل المحتوى (المضمون)، للتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" بتطبيق آليات حوكمة الشركات.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) والتي تم تداول أسهمها خلال الفترة الزمنية (2010-2019) والتي يبلغ عددها (10)، وقد تم استبعاد البنك الأهلي التجاري لكون إدراجه كان في عام 2013م، وأجريت الدراسة خلال الفترة (2010-2019)، وتم الأخذ بعين الاعتبار أن تتوافر الشروط التالية في البنوك:

1. توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة الزمنية.
2. لم تشارك في أي عمليات اندماج مع بنوك أخرى طيلة فترة الدراسة.
3. أن تكون مدرجة للتداول في السوق المالية السعودية "تداول" طيلة فترة الدراسة.

4. توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.

5. عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.

أداة تحليل المحتوى (المضمون):

قام الباحثة بإعداد أداة تحليل المحتوى (المضمون) بهدف رصد مدى التزام البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" بتطبيق آليات حوكمة الشركات متمثلة في: تركيز الملكية، استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، استقلال لجنة المراجعة والتدقيق، الخبرة المالية للجنة المراجعة والتدقيق، حجم لجنة المراجعة والتدقيق، دورية اجتماعات لجنة المراجعة والتدقيق، جودة المراجعة والتدقيق. وتم رصد الالتزام بهذه الآليات بناءً على التالي:

(1) تركيز الملكية: ويقاس بنسبة ما يملكه حملة الأسهم المالكين لنسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة.

(2) استقلال مجلس الإدارة: ويقاس بالنسبة المئوية للأعضاء غير

التنفيذيين أو المستقلين في المجلس.

(3) ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة: وتقاس بمتغير وهمي يأخذ رقم (1) إذا كان هناك فصل بين مناصبي رئيس مجلس

الإدارة والمدير التنفيذي الأول للشركة، ويأخذ رقم (صفر) في حال عدم وجود فصل بين المنصبين.

(4) حجم مجلس الإدارة: ويقاس بعدد أعضاء مجلس الإدارة.

(5) دورية اجتماعات مجلس الإدارة: وتقاس بعدد مرات اجتماعات المجلس خلال العام.

(6) استقلالية لجنة التدقيق: وتقاس بالنسبة المئوية للأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في اللجنة.

(7) الخبرة المالية للجنة التدقيق: وتقاس بالنسبة المئوية للأعضاء من ذوي الخبرة المالية في اللجنة.

(8) حجم لجنة التدقيق: ويقاس بعدد أعضاء لجنة التدقيق.

(9) دورية اجتماعات لجنة التدقيق: وتقاس بعدد مرات اجتماعات اللجنة خلال العام.

(10) جودة التدقيق: وتقاس بمتغير وهمي يأخذ رقم (1) إذا كان المدقق الخارجي أحد الأربعة الكبار BIG4، ويأخذ رقم

(صفر) لو لم يكن من الأربعة الكبار BIG4.

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغوروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات

تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لكافة المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

وبذلك فإن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار التداخل الخطي:

تم استخدام اختبار التداخل الخطي (VIF) Variance Inflation Factor لكل متغير من المتغيرات المستقلة للتحقق من

عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (1): نتائج اختبار التداخل الخطي

VIF	المتغيرات المستقلة
1.319	تركز الملكية
1.319	استقلال مجلس الإدارة
1.959	ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة
2.455	حجم مجلس الإدارة
1.136	دورية اجتماعات مجلس الإدارة
2.315	استقلالية لجنة التدقيق
1.873	حجم لجنة التدقيق
1.907	دورية اجتماعات لجنة التدقيق

يتضح من الجدول السابق أن قيمة VIF لكافة المتغيرات أقل من 5 وهذا يعني عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية دارين- واتسون:

بلغت قيمة اختبار دارين- واتسون (Durbin-Watson) 1.94 وهي قيمة قريبة من 2، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.
الأساليب والطرق الإحصائية المستخدمة:

تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل بيانات البحث، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

❖ الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics).

اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

❖ طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

تم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية واستخدمت هذه الطريقة في دراسة (الشطنوي، 2018) عند قياس درجة الإفصاح عن المعلومات غير المالية وفقاً لتعليمات الحاكمة المؤسسية للبنوك التجارية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية باستخدام نموذج (MTB).
الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة. والجدول التالي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة .

جدول (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أكبر قيمة	أقل قيمة	نوع المتغير	المتغيرات
22.94	43.41	100.00	0.00	مستقل	تركز الملكية
15.52	89.41	100.00	50.00	مستقل	استقلال مجلس الإدارة
0.85	9.82	11.00	7.00	مستقل	حجم مجلس الإدارة
3.11	5.67	25.00	2.00	مستقل	دورية اجتماعات مجلس الإدارة
19.36	85.30	100.00	40.00	تابع	استقلالية لجنة التدقيق
0.00	100.00	100.00	100.00	مستقل	الخبرة المالية للجنة التدقيق
1.01	4.16	7.00	3.00	مستقل	حجم لجنة التدقيق
1.71	5.80	11.00	3.00	مستقل	دورية اجتماعات لجنة التدقيق
0.595	1.519	4.11	0.70	تابع	MTB

يوضح الجدول السابق بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير من متغيرات وآليات حوكمة الشركات التي تم اختيارها بناءً على الدراسات السابقة وهذه المقاييس متمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأعلى قيمة والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلومات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية، مع العلم أنه تم استبعاد المتغيرين "ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، جودة التدقيق" لأنهما متغيرين وهميين يأخذان رقم 0 أو رقم 1 وإحصائياً لا يمكن استخراج مقاييس إحصائية لهما.
اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" مرتفع.
لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الإحصاء الوصفي والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (3): الإحصاء الوصفي لجودة التقارير المالية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أقل قيمة	أكبر قيمة	البنك
0.28	1.26	0.92	1.77	بنك الرياض
0.48	1.20	0.70	2.14	بنك الجزيرة
0.24	1.08	0.79	1.54	البنك السعودي للاستثمار
0.22	1.33	1.06	1.79	البنك السعودي الفرنسي
0.39	1.62	1.20	2.24	لبنك السعودي البريطاني (ساب)
0.23	1.27	0.92	1.59	بنك العربي الوطني
0.31	1.37	1.05	2.15	مجموعة سامبا المالية
0.74	2.65	1.81	4.11	مصرف الراجحي
0.46	2.08	1.62	3.03	بنك البلاد
0.28	1.33	0.88	1.69	مصرف الانماء
0.60	1.52	0.70	4.11	MTB

يوضح الجدول السابق الإحصاء الوصفي لجودة التقارير المالية بشكل عام وكل بنك على حدة حيث تراوحت جودة التقارير المالية بشكل عام من 0.70 الى 4.11 بمتوسط حسابي 1.52، وعندما تكون نسبة MTB أكبر من الواحد يعتبر مؤشراً لممارسة التحفظ المحاسبي وبالتالي جودة التقارير المالية تكون مرتفعة وفقاً لـ (حمدان، 2012).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى كون البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" سواء الوطنية أو الأجنبية حريصة كل الحرص على إضفاء الثقة والشفافية والمصداقية في البيانات المالية التي تنشرها في قوائمها المالية، فالبنوك هي الوعاء المالي لجميع فئات المجتمع المالي وتؤثر على جميع مناحي الحياة، والمجتمع المالي بناءً على تقاريرها المالية يتخذ مجموعة من القرارات الهامة التي تؤثر على الاقتصاد والاستثمار وحركة السوق المالية، لذلك هي حريصة على تحقيق الجودة في تقاريرها المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر على هذه الجودة، لتبقى وجهة مثلة للاستثمار فيها من قبل المجتمع المالي.

وتتفق هذه النتيجة بشكل عام مع دراسة (حسين، 2019)، وتختلف هذه النتيجة بشكل عام مع دراسة (شهد والعيسى، 2018)، ودراسة (الصايغ وعبد المجيد، 2015)، ودراسة (عبد المجيد، 2013) (Herigoyen and Rehm, 2015)، ودراسة (Cheung and Mak, 2010).

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (≥ 0.05) للالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4): تحليل الانحدار المتعدد

القيمة الاحتمالية Sig.	قيمة اختبار T	معاملات الانحدار	المتغيرات المستقلة
0.000	0.802	-2.881	المقدار الثابت
0.000	-1.577	-0.009	تركز الملكية
0.118	1.742	0.004	استقلال مجلس الإدارة
0.418	-1.906	-0.027	ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة
0.000	-0.161	0.383	حجم مجلس الإدارة
0.091	1.027	-0.020	دورية اجتماعات مجلس الإدارة
0.046	0.987	0.006	استقلالية لجنة التدقيق
0.060	-2.036	0.090	حجم لجنة التدقيق
0.426	-1.212	-0.006	دورية اجتماعات لجنة التدقيق
معامل التحديد المُعدَّل = 0.496		معامل الارتباط = 0.732	
القيمة الاحتمالية = 0.000		قيمة الاختبار F = 13.166	

من النتائج الموضحة في الجدول السابق، يمكن استنتاج ما يلي:

- معامل الارتباط = 0.732، ومعامل التحديد المُعدَّل = 0.496 وهذا يعني أن 49.6% من التغيير في جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر في جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".
- قيمة الاختبار F المحسوبة بلغت 13.166، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول". وتغزو الباحثة هذه النتيجة إلى أنه من الطبيعي أن الالتزام من قبل البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" سواء الوطنية أو الأجنبية بتطبيق آليات حوكمة الشركات يؤدي إلى زيادة الجودة في التقارير المالية في هذه البنوك، لكون الآليات تغطي مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالبنك والالتزام بالبنك بها ينعكس بالإيجاب على جودة تقاريره المالية. وتتفق هذه النتيجة بشكل عام مع دراسة (عبد الفتاح، 2019؛ Bonetti et al., 2016; Chi-Chi and Fridady, 2016; Houge et al., 2010)، وتختلف هذه النتيجة بشكل عام مع دراسة (فودة، 2016).
- تبين أن المتغيرات المؤثرة في جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" هي: تركيز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق، بينما تبين عدم وجود تأثير لباقي المتغيرات "استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، دورية اجتماعات لجنة التدقيق".

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن تركيز الملكية وحجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق هم فقط يؤثران على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، لكون تركيز الملكية يشير إلى عدم وجود سيطرة لحاملي الأسهم المالكين لنسبة 5% وأكثر من أسهم الشركة وبالتالي لن يكون لهم تأثير كبير في مجلس الإدارة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحهم، وحجم مجلس الإدارة كل ما كان كثير كلما تعددت الخبرات وتم تمثيل جميع المساهمين والملاك فيه واتخاذ قرارات تتصف بالمثالية وعدم التحيز لجهة اتجاه جهات أخرى، وأخيراً استقلالية لجنة التدقيق فهي هامة لكون هذه اللجنة تتبع مجلس الإدارة وتتسق مع مدقق الحسابات الخارجي وتشرف فنياً على عمل دائرة التدقيق الداخلي فكلما كان العدد الأكبر من أعضائها من غير التنفيذيين أو المستقلين كلما انعكس ذلك على إيجاباً على جودة خدمات التدقيق وتم كشف أي تجاوزات أو انحرافات، وبالتالي هذه الآليات تؤثر إيجاباً على جودة التقارير المالية وتزيد من جودة البيانات المالية الموجودة في التقارير المالية للبنوك وتحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

- ملاحظة: تم استبعاد المتغيرين "الخبرة المالية للجنة التدقيق، جودة التدقيق" لانهما متغيرين ثابتين - يأخذان قيمه ثابتة لكل منهما.

نتائج وتوصيات البحث:

نتائج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. لا يوجد تركيز ملكية مرتفع لدى البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث أن نسبة من يملكون 5% فأكثر من أسهم هذه الشركات تبلغ 43.41%.
2. يوجد استقلال في مجالس إدارة البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث تبلغ نسبة الأعضاء غير التنفيذيين أو المستقلين في هذه المجالس 89.41%.
3. جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" تلتزم بالحد الأدنى لأعضاء مجلس الإدارة المطلوب وفقاً للائحة الحوكمة ونظام الشركات السعودية حيث يبلغ المتوسط تقريباً 10 أعضاء.
4. جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" تلتزم بالحد الأدنى لعدد اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً للائحة الحوكمة ونظام الشركات السعودية حيث يبلغ متوسط الاجتماعات في السنة تقريباً 6 اجتماعات.
5. يوجد نسبة مرتفعة من الاستقلالية في لجنة التدقيق بالبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" بواقع 85.30%.
6. جميع أعضاء لجنة التدقيق في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" لديهم خبرات مالية ومحاسبية.
7. جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" تلتزم بالحد الأدنى لأعضاء لجنة التدقيق المطلوب وفقاً للائحة الحوكمة حيث يبلغ المتوسط تقريباً 4 أعضاء.
8. جميع البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" تلتزم بالحد الأدنى لعدد اجتماعات لجنة التدقيق وفقاً للائحة الحوكمة حيث يبلغ متوسط الاجتماعات في السنة تقريباً 6 اجتماعات.
9. مستوى جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" مرتفع.
10. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول".

11. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) للالتزام بتطبيق بعض آليات حوكمة الشركات وهي (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية للبنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" حيث أن هذه الآليات فسرت 49.6% من التغير في جودة التقارير المالية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى.
12. لم تؤثر آليات حوكمة الشركات الأخرى وهي (استقلال مجلس الإدارة، ازدواجية منصب رئيس مجلس الإدارة، دورية اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ودورية اجتماعات لجنة التدقيق) على جودة التقارير المالية وقد تم استبعاد المتغيرين (الخبرة المالية للجنة التدقيق، وجودة التدقيق) لأنهما متغيرين ثابتين.

توصيات البحث:

في ظل ما سبق من نتائج توصي الباحثة بالنقاط التالية:

1. حث الجمعيات العمومية للمساهمين على إلزام الإدارات العليا في البنوك، بالتطبيق الكامل لآليات وقواعد حوكمة الشركات.
2. ضرورة متابعة السوق المالية السعودية "تداول" وهيئة السوق المالية وغيرها من الجهات ذات العلاقة لمدى التزام البنوك بتطبيق آليات حوكمة الشركات المنصوص عليها في لائحة حوكمة الشركات.
3. ضرورة قيام مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي بفحص مدى توافر الجودة في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك.
4. تبني الإدارات التنفيذية في البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية "تداول" فلسفة تحقيق الجودة في التقارير المالية وتعزيز سياسة التحفظ المحاسبي، والابتعاد عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح.
5. إجراءات دراسات وأبحاث أخرى في مجال دراسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السعودية ولكن على قطاعات اقتصادية غير البنوك.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- إبراهيم، سماسم كامل. (2011). دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، 15(2)، 437-500.
- أبو العز، محمد السعيد. (2017). التحليل المحاسبي للقوائم المالية - منهج معاصر. ط1. الزقازيق: مكتبة المدينة.
- إسماعيل، علي عبد الجابر. (2010). العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحكومية المؤسسية وجودة التقارير المالية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الأورفلي، أسماء قحطان. (2012). محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وتطبيقية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة طنطا، طنطا.
- بدوي، هبة الله عبد السلام. (2017). أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسة باستيفاء المعلومات المحاسبية لخاصيتي الملاءمة والتمثيل العادل. مجلة الفكر المحاسبي، 21(3)، 160-212.

- الجندي، تامر يوسف. (2009). تقييم فعالية دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات "دراسة نظرية ميدانية" (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حلوان، حلوان.
- حسن، أحمد محمد. (2009). دراسة اختبارية للعلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء بالتطبيق على الشركات المصرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزقازيق، الزقازيق.
- حسين، محمد إبراهيم (2019). قياس تأثير جودة التقارير المالية، وآليات حوكمة الشركات، وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية. دراسة منشورة إلكترونياً <https://orcid.org/0000-0001-9919-8464>
- حمدان، علام محمد. (2012). العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(1)، 22-41.
- زغول، وليد أحمد. (2010). دراسة اختيارية لقياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في ضوء المعايير المصرية. المجلة العلمية، 2(1).
- سعد الدين، إيمان محمد. (2014). تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. مجلة المحاسبة والمراجعة، (3)، 667-766.
- سليمان، محمد مصطفى. (2009). دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة. ط2. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سنوساوي، إلهام وبودرامة مصطفى. (2016). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية - دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة فرحات عباس، سطيف.
- السوق المالية السعودية "تداول" (2020). التقرير الإحصائي السنوي "السوق الرئيسية" 2019م. الرياض.
- الشطناوي، حسن محمود. (2018). أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية: دراسة تطبيقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، (3)، 124-150.
- شهيد، رزان حسين والعيسى، ضحى محمد. (2018). أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (2)، 265-277.
- صالح، رضا إبراهيم. (2010). العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية - دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة التجارة والتمويل، (2)، 434-379.
- الصايغ، عماد سعد وعبد المجيد، حميدة محمد. (2015). قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، (3)، 1-49.
- طالب، علاء فرحان والمشهداني، إيمان شبحان. (2011). الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. ط1. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- عبد الصمد، وفاء محمد. (2011). نموذج مقترح لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، (1)، 1-26.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق. (2019). العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية "دراسة إمبريقية". مجلة البحوث التجارية، (4)، 1-56.

- عبد المجيد، حميدة محمد. (2015). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 1(2)، 139-174.
- عرفه، نصر طه ومليجي، مجدي مليجي. (2014). مدخل إجرائي لتطوير آلية عمل لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية - دراسة ميدانية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 51(1)، 353-394.
- فودة، السيد أحمد (2016). أثر ممارسات إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي على العلاقة بين حوكمة الشركات والملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية - دراسة إمبريقية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الزقازيق، الزقازيق.
- القثامي، فواز سفير والخيال، توفيق بن عبد المحسن. (2010). إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية "دراسة تطبيقية". مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 47(1)، 241-310.
- الليذ، علي عبد الغني وآخرون. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية). مجلة التقني، 26(4)، 96-110.
- المشهداني، بشرى نجم وحميد، انمار محسن. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 2(78)، 359-392.
- المشهداني، بشرى نجم وحميد، انمار. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 20(78).
- مليجي، مجدي مليجي. (2014). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 1(1)، 246-304.
- هيئة السوق المالية السعودية (2019). لائحة حوكمة الشركات. الرياض.

المراجع الأجنبية:

- Abdel Fattah, S. (2019). The relationship between corporate governance mechanisms and financial reporting quality indicators, an "empirical study" (in Arabic). *Journal of Commercial Research*, 41(4), 1-56.
- Abdul Majeed, H. (2015). Measuring the level of accounting reservation and the factors affecting it in the financial reports of Saudi insurance companies (in Arabic). *Journal of Accounting and Auditing*, 1(2), 139-174.
- Abdul Samad, W. (2011). A proposed model for evaluating the internal audit function to activate corporate governance in the Egyptian business environment (in Arabic). *Journal of Business Studies and Research*, 1(1), 1-26.
- Abo Al-Ezz, M. (2017). *Accounting Analysis of Financial Statements - A Contemporary Approach* (in Arabic). 15th edition. Zagazig: City Library.
- Al-Jundi, T. (2009). *Evaluating the effectiveness of the role of audit committees in corporate governance "a theoretical field study"* (Unpublished Master Thesis) (in Arabic). Helwan University, Helwan.
- Al-Layth, A. et al., (2013). The effect of applying corporate governance rules on the quality of financial reports (field study) (in Arabic). *Technical Journal*, 26(4), 96-110.

- Al-Mashhadani, B. and Hamid, A. (2014). Measuring the practice of accounting reservation in the joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange (in Arabic). *Journal of Economic and Management Sciences*, 2(78), 359-392.
- Al-Mashhadani, B. and Hamid, Anmar. (2014). Measuring the practice of accounting reservation in the joint stock companies listed on the Iraq Stock Exchange (in Arabic). *Journal of Economic and Management Sciences*, 20(78).
- Al-Orfali, A. (2012). *Determinants of accounting reservation and its impact on the quality of accounting information: a theoretical and practical study* (Unpublished Doctoral Thesis) (in Arabic). Tanta University, Tanta.
- Al-Qathami, F. and Al-Khayal, T. (2010). Profits Management in Saudi Joint Stock Companies "An Empirical Study" (in Arabic). *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*, 47(1), 241-310.
- Al-Sayegh, E. and Abdul-Majeed, H. (2015). Measuring the impact of the quality of financial reports on the efficiency of investment decisions for Egyptian companies (in Arabic). *Journal of Accounting and Auditing*, 3(1), 1-49.
- Arafa, N. and Meligy, M. (2014). A procedural approach to developing the audit committee work mechanism in the Egyptian business environment - a field study (in Arabic). *Journal of the College of Commerce for Scientific Research*, 51(1), 353-394.
- Artiach, T. and Clarkson, P. (2014). Conservatism, Disclosure and the cost of equity capital. *Australian journal of management*, 39(2).
- Badawi, H. (2017). The impact of audit quality on the quality of financial reports measured by completing the accounting information for the characteristics of fitness and fair representation (in Arabic). *Journal of Accounting Thought*, 21(3), 160-212.
- Barth, M. and Lang, M. (2008). International Accounting Standards and Accounting Quality. *Journal of Accounting Research*, (46), 467-498.
- Beaver, H. and Rtan, G. (2000). Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity. *Journal of Accounting Research*, 38(1), 127-148.
- Beest V., Ferdy, B. and Suzanne, B. (2009). Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics. *Nijmegen Center for Economics*, 9(108), 1-41.
- Bilal, S. and Komal, B. (2018). Audit committee financial expertise and earnings quality: A meta-analysis. *Journal of Business Research*, (84), 253-270.
- Bonetti, P., Parbonetti, A. and Magnan, M. (2016). "The influence of country- and firm-level governance on financial reporting quality: Revisiting the evidence. *Journal of Business Finance & Accounting*, 43(9), 1059-1094.
- Bugshan, T. (2005). *Corporate governance, earnings management, and the information content of accounting earnings: Theoretical model and empirical tests* (Unpublished Doctoral Thesis). Bond University, Queensland.
- Callen, J., Guan, Y. and Qiu, J. (2014). The market for corporate control and accounting conservatism. Social science research network, www.ssrn.com
- Chang, C. and Sun, L. (2010). Does the disclosure of corporate governance structures affect the market valuation of earnings surprises and firms' earnings management? Working Paper Series, Howard University, Washington.
- Chen, F., Hope, O.-L., Li, Q. and Wang, X. (2011). Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets. *The Accounting Review*, 86(4), 1255-1288.

- Chen, J. and Zhang, H. (2014). The impact of the corporate governance code on earnings management – Evidence from chinese listed companies. *European Financial Management*, 20(3), 596-632.
- Cheung, E. (2010). An Historical Review of Quality in Financial Reporting In Australia. *Pacific Accounting Review*, 22(2), 147–169.
- Chi-Chi, O. and Friday, I. (2016). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company. *International Journal of Management Science and Business Administration*, 2(3), 7-16.
- Cohen, J., Gaynor, M., Krishnamoorthy, G. and Wright, A. (2011). The impact on auditor judgments of CEO influence on audit committee independence and management incentives. *Auditing A Journal of Practice & Theory*, 30(4), 129-147.
- Cohen, J., Hoitash, U., Krishnamoorthy, G. and Wright, A. (2010). The association between audit committee industry expertise and financial restatements. Working Paper Series.
- Engelen, V. (2011). *Earnings management and corporate governance in the Netherlands-The relation between complying with the Dutch corporate governance code and the level of earnings management within Dutch public companies* (Unpublished Master Thesis). University van Amsterdam, Amsterdam.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). Qualitative Characteristics of Useful Financial Information (a replacement of FASB Concepts Statements No. 1 and No. 2). Statement of Financial Accounting Concepts No. 8.
- Fouda, A. (2016). *The effect of profit management practices and accounting conservatism on the relationship between corporate governance and the value adequacy of accounting information - an empirical study* (Unpublished Doctoral Thesis) (in Arabic). Zagazig University, Zagazig.
- García-Meca, E. and Sánchez-Ballesta, P. (2009). 'Corporate governance and earnings management: A meta-analysis. *Corporate Governance: An International Review*, 17(5), 594–610.
- Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C. and Lefebvre, Q. (2018). Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. *International Journal of Auditing*, (22), 197-213.
- Goel, S. (2012). Financial Reporting the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. *Procedia Economics and Finance*, (3), 576 – 581.
- Hamdan, A. (2012). Factors affecting the degree of accounting conservatism when preparing financial reports (in Arabic). *The Jordanian Journal of Business Administration*, 8(1), 22-41.
- Hamdan, A., Abzakh, M. and Alataibi, M. (2011). Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statement, *International business research*, 4(3).
- Hassan, A. (2009). *An experimental study of the relationship between corporate governance mechanisms and performance in application to Egyptian companies* (Unpublished Master Thesis) (in Arabic). Zagazig University, Zagazig.
- Hassan, S. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Study of Nigerian Money Deposit Banks. *International Journal of Research in computer Application & Management*, 1(6), 12-19.
- Houqe, N., Zijl, T., Dunstan, K. and Karim, W. (2010). Does corporate governance affect earnings quality: Evidence from an emerging market. *Academy of Taiwan, Business Management Review*, 7(3), 48-57.

- Hu J., Li A. Y. and Zhang., F. (2014). Does Accounting Conservatism Improve The Corporate Information Environment?. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 23(1), 32-43
- Hussain, M. (2019). *Measuring the impact of financial reporting quality, corporate governance mechanisms, and the characteristics of executives on the efficiency of investment decisions: an empirical study* (in Arabic). Electronically published study <https://orcid.org/0000-0001-9919-8464>
- Ibrahim, S. (2011). The role of corporate governance dimensions in detecting and limiting profit management practices: an empirical study (in Arabic). *Journal of Accounting Thought*, 15(2), 437-500.
- Ismail, A. (2010). *The relationship between the level of actual implementation of institutional governance and the quality of financial reports* (Unpublished Master Thesis) (in Arabic). Middle East University, Amman.
- Ismail, W., Dunstan, K. and Zijl, V. (2009). Earnings quality and corporate governance following the implementation of Malaysian code of corporate governance. Working Paper, *Journal of Contemporary Accounting and Economics (JCAE) and Seoul National University (SNU) joint symposium*.
- Jiang, W., Lee, P. and Anandarajan, A., (2008). The association between corporate governance and earnings quality: Further evidence using the GOV-Score. *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, 24(2), 191–201
- Kazemi H., Hemmati H. and Faridvand, R. (2011). Investigating The Relationship Between Conservatism Accounting And Earnings Attributes. *World Applied Sciences Journal*, 12 (9), 1385-1396.
- Kelton, S. and Yang, Y. (2008). The impact of corporate governance on internet financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(1), 62–87.
- Klai, N. and Omri, A. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: The Case of Tunisian Firms. *International Business Research*, 4(1), 158-166.
- Kusnadi, Y., Leong, S., Suwardy, T. and Wang, J. (2016). Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore. *Journal of Business Ethics*, (139), 197–214.
- Li, Xi. (2015). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis. *Journal of business finance & accounting*, Forthcoming.
- Lin, W. and Hwang, I. (2010). Audit quality, corporate governance, and earnings management: A meta-analysis. *International Journal of Auditing*, 14(1), 57–77.
- Machuga, S. and Teitel, K. (2009) Board of director characteristics and earnings quality surrounding implementation of a corporate governance code in Mexico'. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, (18), 1–13.
- Malik, M. (2015). Corporate governance and real earnings management: The role of the board and institutional investors. *Journal of Knowledge Globalization*, 8(1), 37–87.
- McDermott, E. (2012). *Financial Reporting Quality and Investment in Corporate Social Responsibility* (Unpublished Ph.D Thesis). University of North Carolina at Chapel Hill.
- Meliji, M. (2014). The effect of ownership structure and board characteristics on accounting reservation in financial reports: evidence from the Egyptian environment (in Arabic). *The Scientific Journal of Trade and Finance*, 1(1), 246-304.

- Saad Eddin, I. (2014). Analyzing the relationship between the accounting reservation in financial reports and the cost of capital and its impact on the value of the enterprise (in Arabic). *Journal of Accounting and Auditing*, (3), 667-766.
- Saleh, R. (2010). The relationship between corporate governance and the quality of profits and their impact on the quality of financial reports in the Egyptian business environment - a theoretical and practical study (in Arabic). *Journal of Trade and Finance*, (2), 379-434.
- Senosawi, I. and Boudarama, M. (2016). *The effect of applying corporate governance mechanisms on the quality of financial reports - Case study of some Algerian companies* (Unpublished Master Thesis) (in Arabic). Farhat Abbas University, Setif.
- Shahid, R. and Al-Issa, D. (2018). The impact of corporate governance on the quality of financial reports (an applied study on the Syrian Financial Market and Securities Commission) (in Arabic). *Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies*, 42(2), 265-277.
- Shatnawi, H. (2018). The impact of the non-financial disclosure on the quality of financial reporting and market value of Jordanian commercial banks: an empirical study (in Arabic). *IUG Journal of Economic and Business Studies*, 26 (3), 124-150.
- Sori, M., Mohamad, S. and Saad, M. (2007). Audit committee support and auditor independence. Working Paper Series, Electronic copy available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1031075
- Sra, K. (2012). *Business cycles and accounting quality* (Unpublished Master Thesis). University Of Northern British Columbia, Columbia.
- Suleiman, M. (2009). *The Role of Corporate Governance in Addressing Financial and Administrative Corruption - A Comparative Study* (in Arabic). 2th edition. Alexandria: Dar University.
- Talib, A. and Al-Mashhadani, I. (2011). *Institutional governance and strategic financial performance of banks* (in Arabic). 1th edition. Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
- The Institute of Internal Auditors (2002). *The Lessons that Lie Beneath, Tone at the Top*, USA: February 2002.
- The Saudi Capital Market Authority (2019) (in Arabic). *Corporate Governance Regulations*. Riyadh.
- The Saudi Stock Exchange "Tadawul" (2020). *Annual statistical report "Main Market" 2019* (in Arabic). Riyadh.
- Zaghloul, W. (2010). An optional study to measure the effect of the accounting reservation on the quality of financial reports in light of the Egyptian standards (in Arabic). *The Scientific Journal*, 2(1).
- Zhou, J. and Chen, Y. (2004). Audit committee, board characteristics and earnings management by commercial banks. Working Paper Series, Electronic copy available at: https://www.researchgate.net/publication/228724063_Audit_committee_board_characteristics_and_earnings_management_by_commercial_banks